إعلان تونس

" حول دور القوات المسلحة في حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام

ملخص الرئاسة "

تونس، 11 جويلية 2025،

في يومي 10 و11 جويلية 2025، اجتمع الفاعلون الرئيسيون في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهم ممثلون رفيعو المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة، والدول الأعضاء في مجلس الأمن، والدول المضيفة، والدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطة، في تونس لبحث قضايا حاسمة تتعلق بمستقبل حماية المدنيين في عمليات السلام، وللتعبير عن دعمهم القوي للدور المحوري للقوات المسلحة في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة من خلال العمليات العسكرية، ودعم الجهود الإنسانية، وإرساء بيئة آمنة.

ويأتي مؤتمر تونس امتداداً لاجتماع برلين الوزاري لعام 2025 ومتابعة استنتاجاته، مع تركيز خاص على المشهد المتطور لحماية المدنيين في عمليات السلام، وضمان إدماج وجهات النظر الإقليمية والوقائع الميدانية الخاصة بالنقاشات السياسية العالمية.

و هنا نقر بالمسؤوليات الاستثنائية للقوات المسلحة ضمن عمليات السلام متعددة الأبعاد في منع التهديدات ضد المدنيين والاستجابة لها، والعمل كأدوات للوقاية والردع والمساءلة،

وإذ ندرك المشهد الأمني المتغير الذي يتسم بتهديدات غير متماثلة، وتضليل إعلامي، وتقلص المساحة الإنسانية، وتنامي الفاعلين من غير الدول مما يستدعي تحديث الأدوات العقائدية والتقنيات وتعزيز التنسيق بين الجهات المتداخلة،

وإذ نستلهم الدروس المستفادة من بعثات الأمم المتحدة، وعمليات دعم السلام الإقليمية والتجارب العسكرية الوطنية، فإننا نعتمد الإعلان التالي الذي يعكس الأولويات المشتركة والالتزامات الملموسة:

1. أولوية حماية المدنيين في جميع ولايات عمليات السلام:

أكد المشاركون على أهمية حماية المدنيين كإلتزام استراتيجي وقانوني وأخلاقي في عمليات حفظ السلام المعاصرة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن المتعاقبة.

وشدد المشاركون على أن حماية المدنيين تشكل عنصراً أساسياً في منع النزاعات وحلها وإعادة الإعمار ما بعد النزاع، حيث أن حماية المدنيين تُنشئ بيئة أكثر استقراراً لإجراء المفاوضات السلامية وتقديم المساعدات الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة وإعادة بناء المجتمعات، مما يقلل في النهاية من احتمالية اندلاع نزاعات مستقبلية.

وتعتبر حماية المدنيين أمراً حيوياً من الناحية الاستراتيجية لمستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. فهي تعزز الثقة في شرعية البعثة وفعاليتها، مما يعزز بدوره التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح عملية السلام بشكل عام.

2. تعزيز القدرات العسكرية والسياسات المتبعة:

أكد المشاركون من جديد أن القوات المسلحة، كونها مكوناً أساسياً في البعثات متعددة الأبعاد، يجب أن تحظى بدعم السياسات والموارد العملياتية الملائمة، المستندة إلى الوقائع الميدانية والمتوافقة مع المعايير الإنسانية. ويشمل ذلك تطوير استراتيجيات قوية، وتحسين الوعي بالوضع الراهن، وتعزيز التعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية والفاعلين الآخرين.

وبناءً على المبادئ التوجيهية التنفيذية للمكون العسكري لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، نؤيد **تطوير دليل عمليات موحد** يقوم بتوحيد الإجراءات الخاصة بالاشتباك العسكري في مهام الحماية، بحيث يغطي جميع مراحل التدخل من التخطيط المسبق إلى التنفيذ والتقييم. وسيركز الدليل بشكل خاص على إدارة الحشود، وحماية البنية التحتية المدنية، وآليات إدارة النزوح. وسيتضمن الدليل نماذج قابلة للتكيف مع مختلف سيناريوهات المهام، وخرائط عمليات مفصلة، وقوائم مراجعة للامتثال للمعايير الإنسانية. وسيرافق الدليل حزم تدريبية تفاعلية وتمارين محاكاة لضمان الفهم الشامل لمحتواه.

3. الاستفادة من البيانات والتقنيات الرقمية ونظم الإنذار المبكر:

أكد المشاركون أن الحلول القائمة على البيانات والتحول الرقمي تُعد عناصر أساسية لتعزيز الوعي، ونظم الإنذار المبكر، وضمان استجابات منسقة. ويتعين على البعثات اعتماد **منصات متكاملة لإدارة البيانات** تجمع بين المعلومات الاستخباراتية، ومؤشرات الإنذار المبكر من النزاعات، والتقارير الواردة من المجتمعات المحلية لدعم عملية اتخاذ القرارات.

كما أكد المشاركون على أهمية الاستثمار في قنوات الإبلاغ المجتمعية البسيطة التقنية للوصول إلى الفئات التي تعاني من محدودية الوصول إلى التقنيات الرقمية.

وشدد المشاركون على ضرورة وضع إرشادات واضحة لمعالجة قضايا خصوصية البيانات، والأمن السيبراني، والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في عمليات الحماية.

وفي هذا الإطار، نعلن عن دعمنا لما يلي:

- **إنشاء منصة رقمية دولية مخصصة لحماية المدنيين**، تكون بمثابة مركز افتراضي لتبادل أفضل الممارسات، والتقارير الميدانية، ومؤشرات الإنذار المبكر، والتحاليل الاستراتيجية؛

- الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا بما يتوافق مع مبادئ حماية البيانات، مع ضمان إتاحة بدائل تقنية بسيطة؛

• تعزيز التعاون بين مخططي العمليات العسكرية، وضباط الحماية، والعاملين في المجال الإنساني، ومنظمات المجتمع المدني في تصميم تقنيات الحماية بشكل مشترك.

4. مكافحة المعلومات الضارة والمضللة:

إدراكاً منا أن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية يؤديان إلى تفاقم التهديدات التي تواجه المدنيين، فإننا نؤكد على ضرورة قيام البعثات **بوضع استراتيجيات اتصالية استباقية** لمواجهة السرديات الزائفة من خلال إشراك الشخصيات الموثوقة في المجتمع.

ونؤكد على أهمية إقامة شراكات مع منصات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المحلية، ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة الشائعات الخطيرة ودحضها قبل أن تؤدي إلى التحريض على العنف.

كما نؤكد على ضرورة اعتماد نهج مراعاة النوع الاجتماعي لمواجهة الحملات المضللة التي تستهدف النساء والفئات الأخرى المعرضة للخطر.

5. تعزيز التكاملية والروابط الإقليمية:

نثمّن الدور المتعاظم للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في حماية المدنيين، ونشجع تعزيز التعاون العملياتي مع بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك التدريب المشترك والدعم اللوجستي. وقد أكد المشاركون على ضرورة تعزيز التنسيق بين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والعمليات التي تقودها الدول الأفريقية، بما في ذلك مبادرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإننا:

• نُشجع على **إجراء التدريبات المشتركة**، وتبادل المعرفة، وتوحيد السياسات المنتهجة بين قوات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يخص حماية المدنيين؛

• نطالب **بزيادة الدعم السياسي والفني والمالي** للمنظمات الإقليمية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الحماية؛

• نؤيد **تفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2719** (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والذي ينص على إرساء ولايات قوية لحماية المدنيين.

6. الاستثمار في التدريب وتعزيز القدرات الإقليمية:

إدراكاً منا أن نتائج الحماية تعتمد على جودة الكوادر وقوة الشبكات الإقليمية، فإننا نقترح **إطلاق مبادرة تدريب إقليمية** تقوم على ما يلي:

- تقديم وحدات تدريبية متخصصة في الحماية الإنسانية، والتفاوض، وتقنيات الحماية، وإشراك المجتمع المحلي؛

- توفير تدريبات ما قبل النشر وأثناء البعثة بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

- تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تبادل الخبرات والمهارات ومنصات التعلم الإلكتروني، مما يعزز القدرات الوطنية والتشغيل البيني بين الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام.

7. تعزيز التنسيق المدني-العسكري والشراكات:

يجب على عمليات السلام **تعزيز تفاعلها مع المجتمعات المحلية والفاعلين الإنسانيين**، مع احترام مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على مجموعات العمل المدنية-العسكرية على مستوى البعثات لتسهيل تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي، والتخطيط المشترك، والاستجابة السريعة للمخاطر الناشئة على الحماية. كما ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية دعم البرامج التي تعزز قدرات السلطات المدنية والمنظمات غير الحكومية المحلية، وتعزيز دور المحليين في أنشطة الحماية.

8. الحفاظ على الزخم: التنفيذ والمتابعة:

يمثل هذا المؤتمر بداية دفع جماعي متجدد لتعزيز حماية المدنيين في عمليات السلام. ولهذه الغاية، نشجع الوفود المشاركة على تقديم ملاحظاتها الكتابية حول هذا الإعلان بحلول 15 أوت 2025، على أن يتم بعدها توزيع تقرير موحد على جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وسيتم إنشاء آلية متابعة تحت رعاية وزارة الدفاع الوطني التونسية، بالتعاون مع إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إعلان تونس والمبادرات المرتبطة به.